

(تقرير الربع الثاني من عام 2022)
من 2022/6/30-2022/4/1



Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

فى إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة وامتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أبرز ملامح الأداء الرقابى والخدمى لمختلف إدارتها ويشمل التقرير ملخص عن نشاط سوق رأس المال والتأمين والتمويل العقارى والتأجير التمويلى والتخصيم والتمويل الاستهلاكي والتمويل متناهى الصغر.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة الى مصدرها.

إعداد/ الإدارة المركزية للبحوث والسياسات

القرية الذكية. مبنى 137 – الجيزة

رقم بريدي: 12577

تليفون : 35370040 +202

فاكس : 35370041 +202

للإطلاع على المزيد من التقارير الدورية يمكن زيارة الموقع الإلكتروني للهيئة:

www.fra.gov.eg

محتويات التقرير

4.....	أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية.....
4.....	1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات).....
5.....	2. تطور النشاط في السوق الثانوي.....
10.....	ثانياً : شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني.....
14.....	ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري.....
18.....	رابعاً: التأجير التمويلي.....
21.....	خامساً : نشاط التخصيم.....
25.....	سادساً: سادساً: التمويل الاستهلاكي.....
29.....	سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.....
36.....	ثامناً: أخبار الهيئة.....

أولاً: تطور نشاط سوق الأوراق المالية

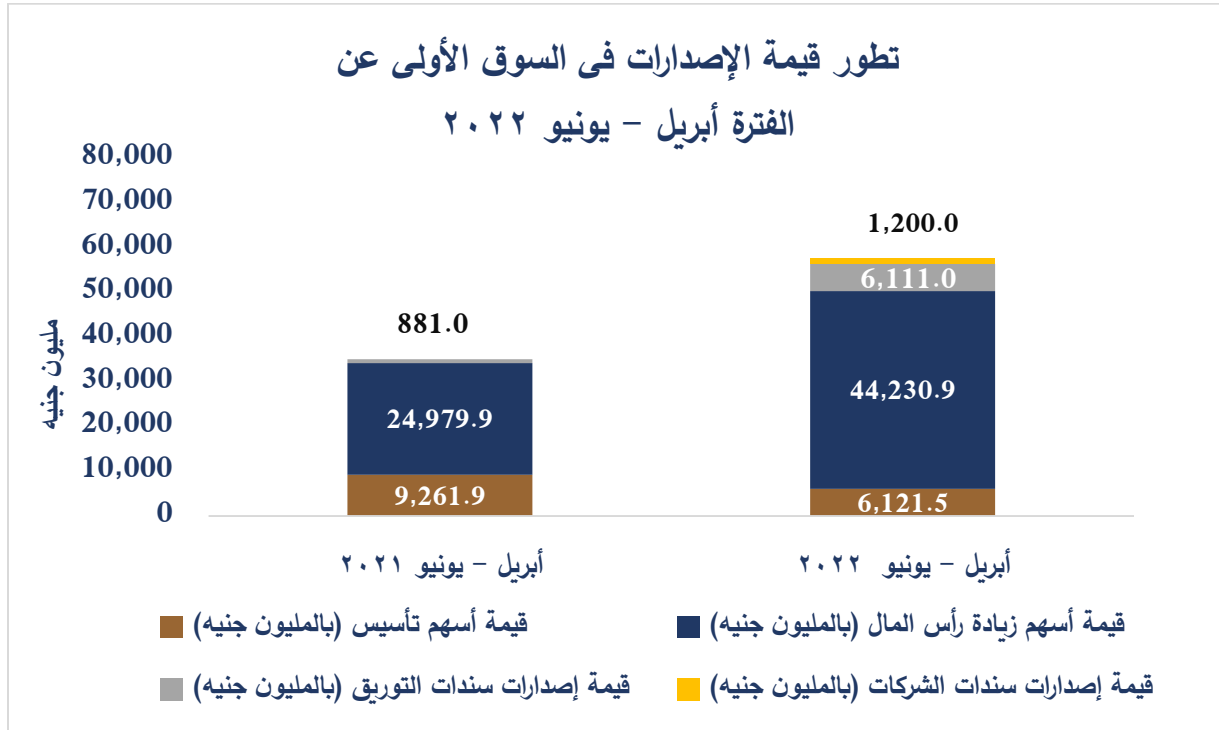
1. تطور النشاط في السوق الأولي (الإصدارات)

جدول (1-1): بيان بموافقات الإصدارات الجديدة (أسهم وسندات)

(القيمة بالمليون جنيه)

معدل التغير %	أبريل - يونيو 2021	أبريل - يونيو 2022	البيان
-34%	9,261.87	6,121.53	قيمة أسهم تأسيس (بالمليون جنيه)
77%	24,979.90	44,230.94	قيمة أسهم زيادة رأس المال (بالمليون جنيه)
594%	881.00	6,111.00	قيمة إصدارات سندات التوريق (بالمليون جنيه)
-	0.00	1,200.00	قيمة إصدارات سندات الشركات (بالمليون جنيه)
64%	35,122.78	57,663.47	إجمالي قيمة إصدارات الأسهم والسندات

يتضح من البيانات زيادة قيمة الإصدارات الجديدة بصفة عامة في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة بلغت نحو 64%، بالرغم من انخفاض قيمة الاستثمارات الجديدة (أسهم التأسيس) بنسبة 34% عن الفترة المقابلة لها من العام السابق، وارتفعت قيمة أسهم زيادة رأس المال بنسبة 77%، وارتفعت قيمة سندات التوريق 594% عن الفترة المقابلة لها في عام 2021. كما بلغت قيمة إصدارات سندات الشركات 1200 مليون جنيه خلال الربع الثاني من عام 2022.



2. تطور النشاط في السوق الثانوي

يقاس نشاط السوق الثانوي بثلاثة متغيرات (المؤشرات، إجمالي التداول، رأس المال السوقي):

أ- المؤشرات

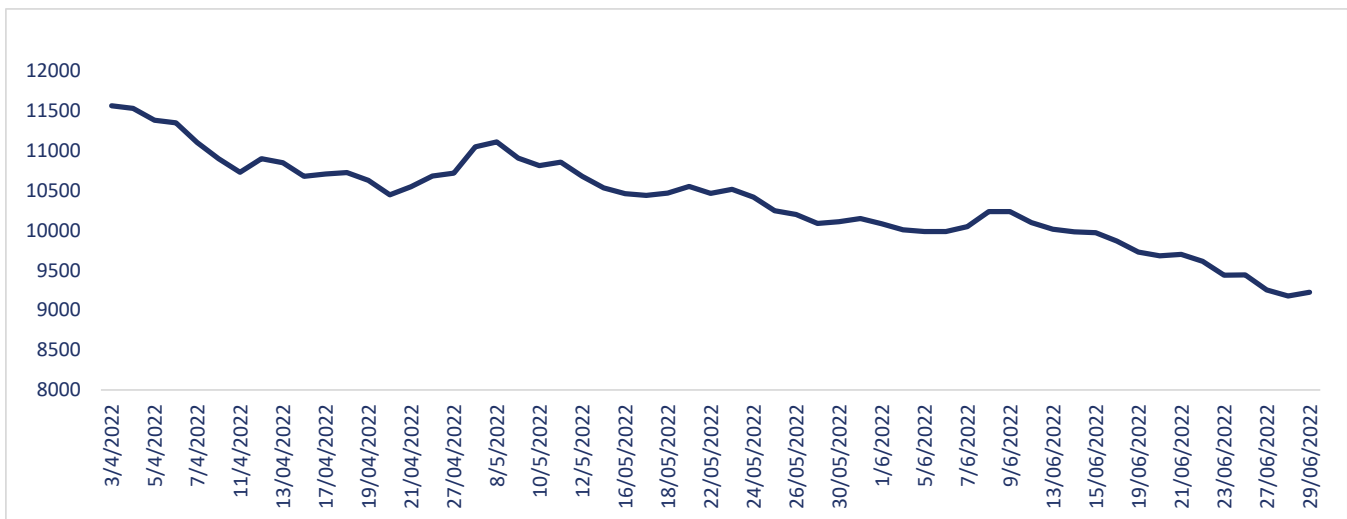
جدول (2-1): بيان بتطور مؤشرات السوق الثانوي

معدل التغير (%)	إغلاق يونيو 2021	إغلاق يونيو 2022	المؤشر
-10.05%	10,256.62	9,225.61	EGX30 (مقوم بالجنيه)
-25.91%	2,323.01	1,721.22	EWI EGX70
-22.30%	3,278.77	2,547.67	EGX100 EWI
53.88%	2,406.20	3,702.58	مؤشر تميز

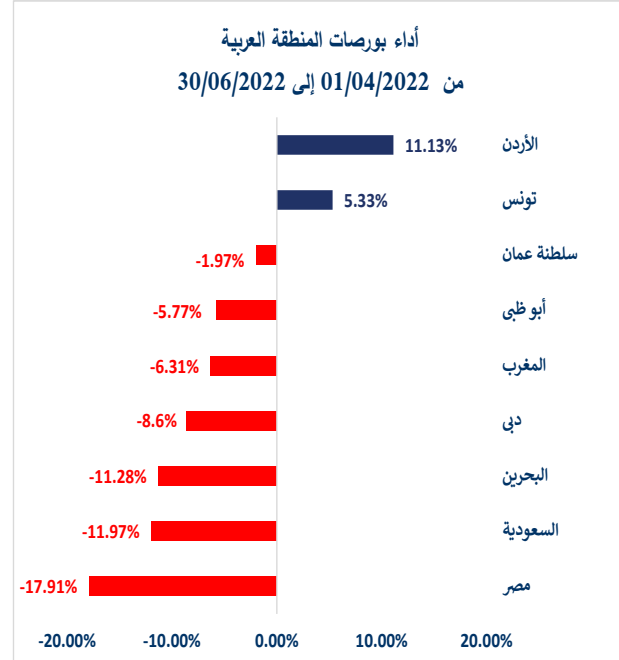
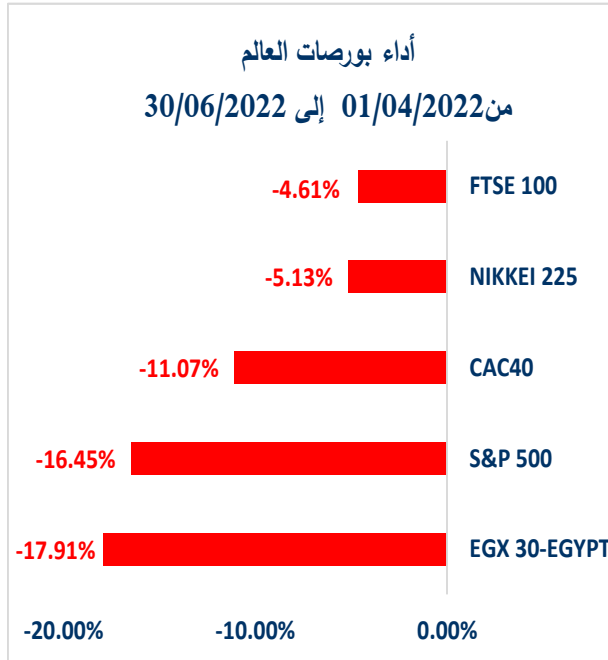
المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني عن عامي 2021&2022)

*: تم استحداث مؤشر تميز بدلاً من مؤشر النيل.

EGX 30 (01/04/2022 – 30/06/2022)

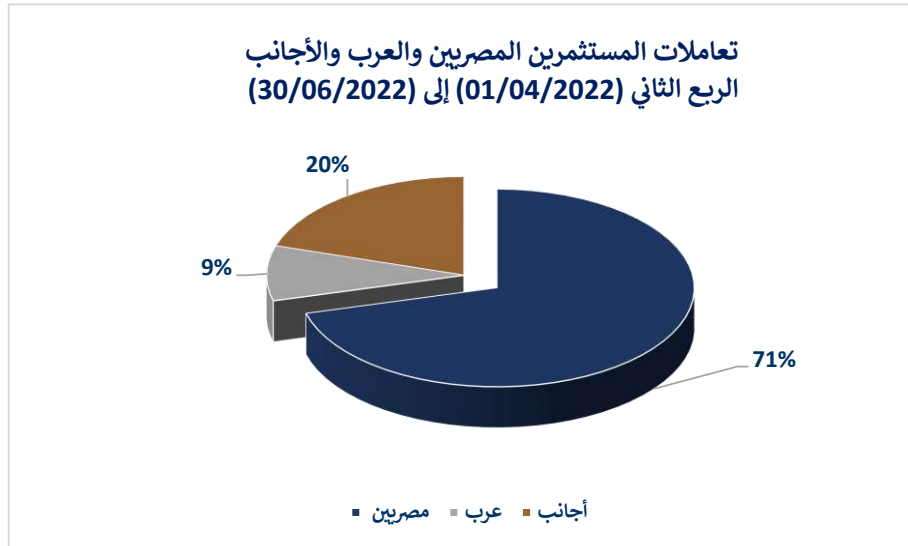


أداء تراكمي لبورصات المنطقة والعالم خلال الفترة (أبريل - يونيو 2022):



Market	Index
Amman	Amman SE General (AMGNRLX)
Saudi Arabia	Tadawul All Shares (TASI)
Abu Dhabi	ADX General (ADI)
Dubai	DFM General (DFMGI)
Tunisia	TUNINDEX (TUNINDEX)
Oman	MSM 30 (MSI)
Casablanca	Moroccan All Shares (MASI)
Bahrain	Bahrain All Shares (BAX)
Egypt	EGX 30
United Kingdom	FTSE 100
France	CAC40
USA	S&P 500
Japan	NIKKEI 225

تعاملات المستثمرين خلال الفترة أبريل - يونيو 2022:



يتضح من البيانات استحواد تعاملات المصريين خلال الفترة على النسبة الأكبر بشكل واضح بلغ نحو 71% ثم الأجانب بنسبة 20% ثم جاءت تعاملات العرب بنسبة 9%.

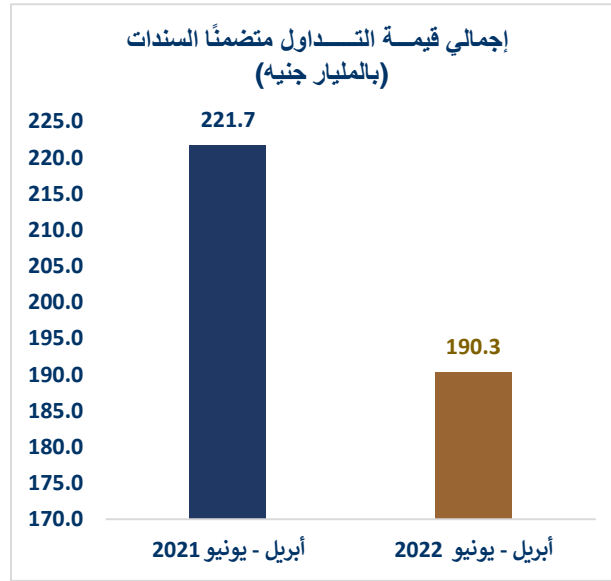
ب- إجماليات التداول على الأوراق المالية

• تداولات الأسهم والسندات

جدول (1-3): بيان بإجماليات التداول على الأسهم والسندات

معدل التغير (%)	أبريل - يونيو 2021	أبريل - يونيو 2022	البيان
-0.73%	78,188.12	77,615.72	الأسهم المقيدة (داخل المقصورة) - تشمل بورصة النيل (بالمليون جنيه)
55.53%	250.89	390.20	بورصة النيل (بالمليون جنيه)
-43.76%	19,437.41	10,932.34	الأسهم غير المقيدة (خارج المقصورة) - OTC (بالمليون جنيه)
-18.01%	124,050.27	101,710.44	السندات (بالمليون جنيه)
27.57%	0.31	0.40	صناديق المؤشرات (بالمليون جنيه)
-14.17%	221,676.12	190,258.90	إجمالي قيمة التداول (بالمليون جنيه)
-29.84%	32,426.14	21,782.14	إجمالي حجم التداول (بالمليون ورقة)

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2021 & 2022).



يتضح من الجدول والرسم البياني السابقين أن إجمالي قيمة التداول (الأسهم والسندات) انخفضت في الربع الثاني من عام 2022 بالمقارنة بالربع الثاني من عام 2021، من نحو 221.7 مليار جنيه إلى نحو 190.3 مليار جنيه بمعدل انخفاض بلغ 14.17%.

ج) رأس المال السوقي في نهاية الربع الثاني من عام 2022

سجل رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في سوق داخل المقصورة نحو 621.9 مليار جنيه في نهاية الربع الثاني من عام 2022 وذلك بانخفاض بنسبة 6.8% عن الفترة المثلثة من العام السابق، كما سجلت نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾ بنهاية الفترة نحو 15.5% كما يلي:

جدول (1-4): رأس المال السوقي

(القيمة بالمليار جنيه)

البيان	إغلاق يونيو 2022	إغلاق يونيو 2021	معدل التغير عن الفترة المقارنة (%)
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة	621.9	667.3	-6.80%
رأس المال السوقي لـ EGX30	356.3	357.1	-0.22%
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في بورصة النيل	1.7	1.3	30.77%

المصدر: تقرير البورصة المصرية (الربع الثاني من عامي 2021 & 2022).

(1) الناتج المحلي الإجمالي المستخدم لحساب هذه النسبة: 6014.61 مليار جنيه لعام 2021/2020 (بسعر السوق والأسعار الجارية) ومصدره وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

ثانياً: نشاط التأمين وجمعيات التأمين التعاوني

شركات التأمين وجمعيات التأمين التعاوني:

أولاً: بيان تراكمي بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع النشاط" عن الربع من (أبريل حتى يونيو 2022):

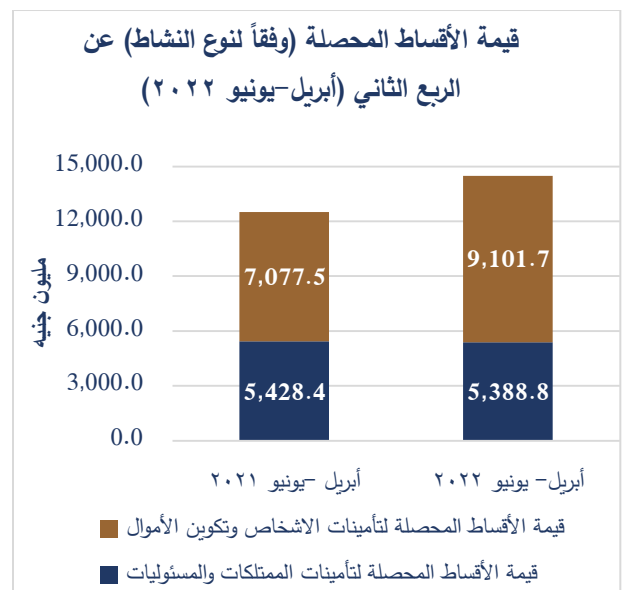
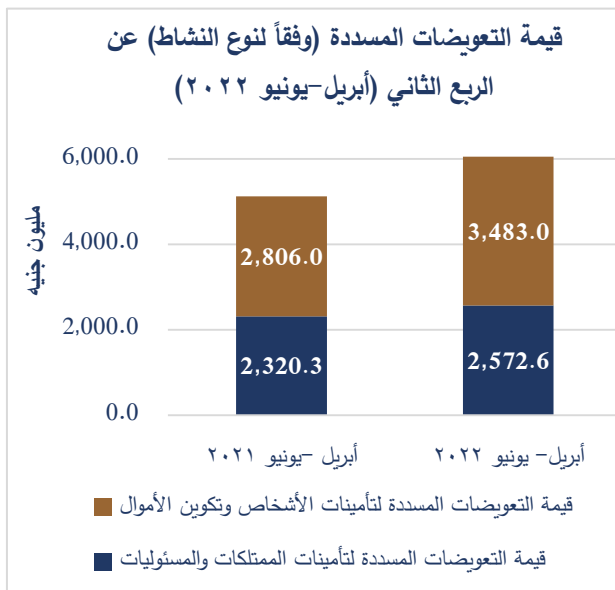
جدول (1-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع النشاط)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2022	أبريل-يونيو 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	5,388.8	5,428.4	-0.73%
قيمة الأقساط المحصلة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	9,101.7	7,077.5	28.60%
إجمالي	14,490.5	12,505.9	15.87%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الممتلكات والمسئوليات	2,572.6	2,320.3	10.87%
قيمة التعويضات المسددة لتأمينات الأشخاص وتكوين الأموال	3,483.0	2,806.0	24.13%
إجمالي	6,055.6	5,126.3	18.13%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفني لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات

* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.



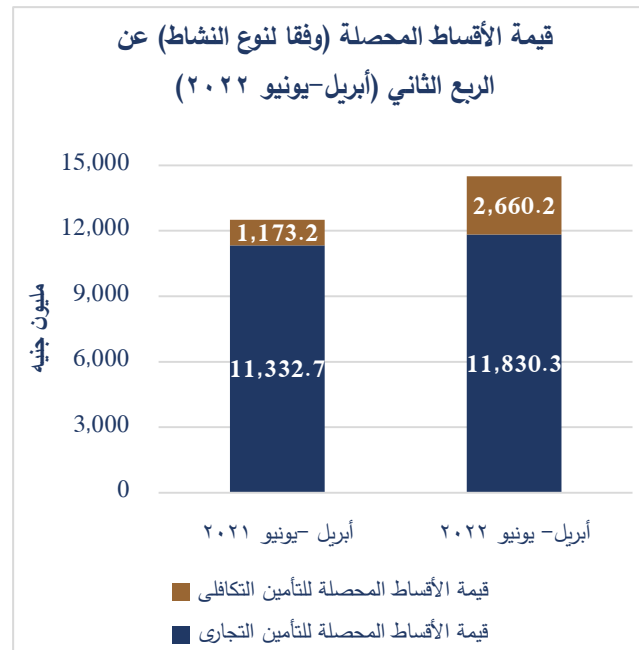
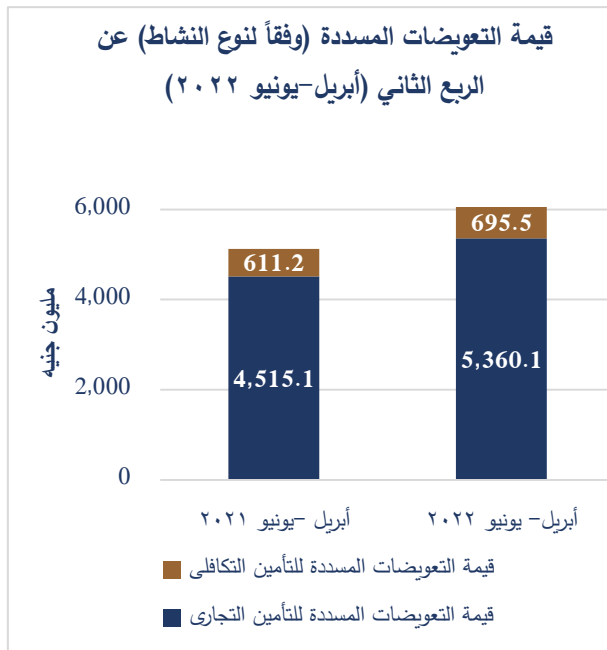
ثانياً: بيان تراكمى بالأقساط المحصلة والمطالبات/ التعويضات المسددة "وفقاً لنوع التأمين" عن الربع من (أبريل حتى يونيو 2022):

جدول (2-2): الأقساط المحصلة والتعويضات المسددة (وفقاً لنوع التأمين)

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	أبريل-يونيو 2022	أبريل-يونيو 2021	معدل التغير %
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التجارى	11,830.3	11,332.7	4.39%
قيمة الأقساط المحصلة للتأمين التكافلى	2,660.2	1,173.2	126.75%
إجمالي	14,490.5	12,505.9	15.87%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التجارى	5,360.1	4,515.1	18.71%
قيمة التعويضات المسددة للتأمين التكافلى	695.5	611.2	13.79%
إجمالي	6,055.6	5,126.3	18.13%

المصدر: الإدارة العامة للدعم الفنى لشركات التأمين والإدارة المركزية للبحوث والسياسات
* قد تختلف البيانات الربع سنوية عن البيانات الواردة بالتقرير الشهري لحدوث تسويات من قبل بعض الشركات.



شركات التأمين والمهنيين في مجال التأمين:
أ) بيانات عن شركات التأمين والأنشطة المساعدة:

جدول (2-3): عدد شركات التأمين والأنشطة المساعدة

البيان	حتى يونيو 2022	حتى يونيو 2021
شركات التأمين وإعادة التأمين وجمعيات التأمين التعاوني	41	42
مجمعات التأمين	6	6
صناديق التأمين الحكومية	6	6

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- يتضمن عدد شركات التأمين الشركة الأفريقية لإعادة التأمين التكافلي (وهي شركة منشأة وفقاً لقانون المناطق الحرة).

ب) بيانات عن المهنيين في مجال التأمين:

جدول (2-4): عدد المهنيين في مجال التأمين

البيان	حتى يونيو 2022	حتى يونيو 2021
وسطاء التأمين (أشخاص اعتباريين)	95	93
وسطاء التأمين (أشخاص طبيعيين)	13376	13611
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص اعتباريين)	28	23
خبراء المعاينة وتقدير الأضرار (أشخاص طبيعيين)	318	359
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص اعتباريين)	9	10
خبراء التأمين الاستشاريون (أشخاص طبيعيين)	376	371
الخبراء الاكتواريون (أشخاص طبيعيين)	52	50

- البيانات منذ بداية النشاط حتى تاريخه.
- ترجع أسباب الانخفاض بصفة عامة بسبب الشطب من سجلات الهيئة.

صناديق التأمين الخاصة:

بلغت قيمة استثمارات صناديق التأمين الخاصة نحو 5.0 مليار جنيه عن الربع الحالي (2022/6/30-2022/4/1) مقابل نحو 3.2 مليار جنيه في الربع المقابل له في العام السابق بمعدل ارتفاع بلغ نحو 56.3%، وتتمثل هذه الاستثمارات في (شهادات استثمار البنك الاهلى المصري أ، ب - ودائع - وثائق صناديق استثمار - أذون خزانة - سندات حكومية) وذلك طبقاً للأحكام المادة 14 من اللائحة التنفيذية للقانون 54 لسنة 1975.

ثالثاً: تطور نشاط التمويل العقاري

التمويل العقاري الممنوح من الشركات خلال الربع الثاني من عام 2022:

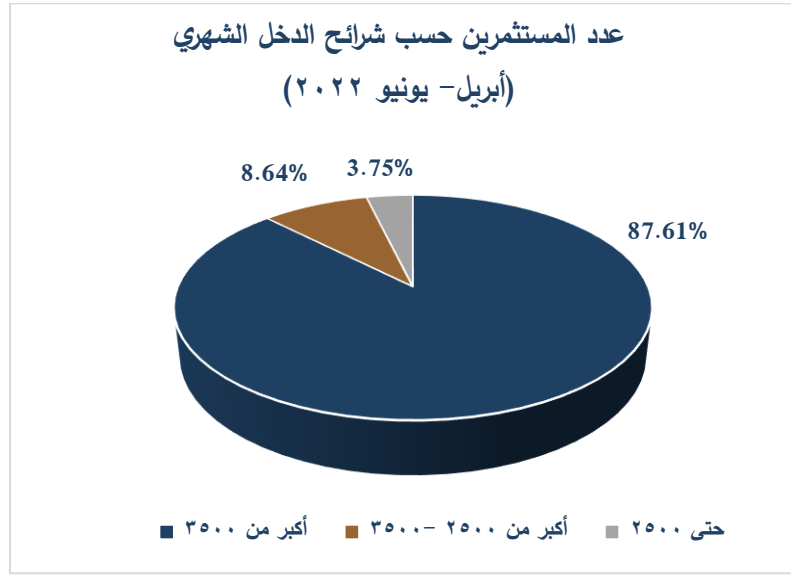
جدول (1-3): عدد المستثمرين وقيمة التمويل (أبريل-يونيو 2022)

معدل التغير %	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)		معدل التغير %	عدد المستثمرين		الإجمالي
	أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2022		أبريل-يونيو 2021	أبريل-يونيو 2022	
%174.73	1386.3	3808.6	%99.13	1488	2963	

يتضح من الجدول ارتفاع عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة من (2022/6/30-2022/4/01) بنسبة تصل إلى 99.13% بالمقارنة بالفترة المثلثة من عام 2021، وأن قيمة التمويل الممنوح لهم قد ارتفعت بنحو 174.73% بالمقارنة بالفترة المثلثة من العام السابق.

جدول (2-3) عدد المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أبريل-يونيو 2022)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2022		الدخل الشهري بالجنيه
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
-15.91%	8.87%	132	3.75%	111	حتى 2500
80.28%	9.54%	142	8.64%	256	أكبر من 2500 - 3500
113.84%	81.59%	1214	87.61%	2596	أكبر من 3500
99.13%	100.00%	1488	100.00%	2963	الإجمالي



يتضح من كل من الجدول والرسم البياني السابقين استحواذ المستثمرين حسب شرائح الدخل الشهري (أكبر من 3500 جنيهه) نحو نسبة 87.61%، في حين بلغ نصيب ذوي شرائح الدخل الشهري (حتى 2500 جنيهه) على نسبة في عدد المستثمرين بلغت نحو 3.75% وذلك في الربع الثاني من عام 2022 (2022/6/30-2022/4/1).

تطور النشاط فيما يخص مساحة الوحدات

جدول (3-3): بيان بعدد المستثمرين (العقود) موزعاً حسب فئة مساحة الوحدات (أبريل-يونيو 2022)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2022		فئة المساحات م2
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
97.44%	2.62%	39	2.60%	77	من 0 - 66 م2
148.61%	9.68%	144	12.08%	358	من 66 - 86 م2
93.72%	87.70%	1305	85.32%	2528	أكبر من 86 م2
99.13%	100.00%	1488	100.00%	2963	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق استحواذ المستثمرين حسب فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م²) على أعلى نسبة بلغت نحو 85.32% في الربع الثاني من عام 2022، بسبب توسع الدولة في بيع الوحدات من خلال مشروع دار مصر التابع لكل من وزارة الاسكان وهيئة المجتمعات العمرانية وغيره من مشروعات الاسكان الاجتماعي، وذلك بالمثل في الفترة المثلثة من العام السابق حيث استحوذ المستثمرون من نفس فئة مساحة الوحدات (أكبر من 86 م²) على أعلى نسبة أيضاً بلغت نحو 87.70%.

عدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام

جدول (3-4): بيان بعدد المستثمرين موزعاً حسب الغرض من الاستخدام (أبريل-يونيو 2022)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2022		نوع الغرض
	الأهمية النسبية %	العدد	الأهمية النسبية %	العدد	
105.17%	94.83%	1411	97.71%	2895	سكنى
-11.69%	5.17%	77	2.29%	68	أخرى
99.13%	100.00%	1488	100.00%	2963	الإجمالي

قيمة التمويل العقاري موزعاً حسب نوع العميل

جدول (3-5): بيان بقيمة التمويل العقاري حسب نوع العميل (أبريل-يونيو 2022)

معدل التغير %	أبريل-يونيو 2021		أبريل-يونيو 2022		نوع العميل
	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	الأهمية النسبية %	قيمة التمويل العقاري (بالمليون جنيه)	
61.93%	31.39%	435.2	18.50%	704.7	عادي
85.79%	4.36%	60.5	2.95%	112.4	عميل صندوق
235.90%	64.24%	890.6	78.55%	2991.5	محافظ مشتراه
174.73%	100.00%	1386.3	100.00%	3808.6	الإجمالي

عدد شركات التمويل العقاري

جدول (3- 6) شركات التمويل العقاري الجديدة

معدل التغير %	في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2022	البيان
14.3%	14	16	عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري + شركة إعادة التمويل العقاري
25.6%	2436.5	3059.1	إجمالي قيمة رؤوس الأموال المصدرة للشركات (بالمليون جنيه)

يتضح من الجدول أنه قد بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة نشاط التمويل العقاري وشركات إعادة التمويل العقاري 16 بنهاية الربع الثاني لعام 2022، مقابل 14 شركة في نهاية الربع الثاني عام 2021 (مع عدم الأخذ في الاعتبار بنك ناصر الاجتماعي-هيئة عامة).

خبراء التقييم العقاري

بلغ عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية الربع الثاني من عام 2022 نحو (184) خبير، بالمقارنة بعدد بلغ (180) خبير تقييم عقاري في نهاية الفترة المثلثة من عام 2021 بمعدل ارتفاع بلغ %2.22 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (3- 7) عدد خبراء التقييم العقاري في نهاية يونيو عام 2022

معدل التغير %	في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2022	البيان
2.22%	180	184	عدد خبراء التقييم العقاري

رابعاً: التأجير التمويلي

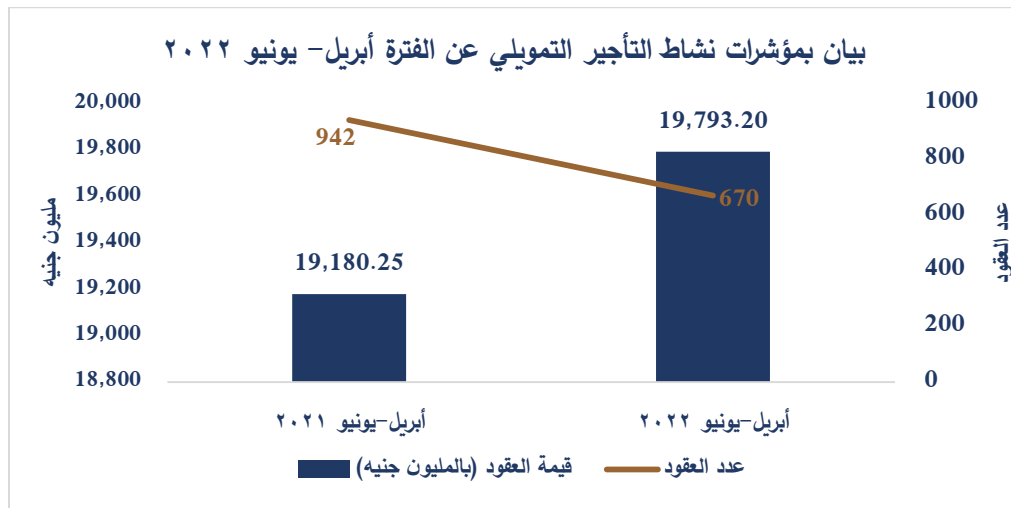
عدد وقيمة العقود

جدول (1-4) تطور نشاط التأجير التمويلي

البيان	أبريل-يونيو 2022	أبريل-يونيو 2021	معدل التغير %
عدد العقود	670	942	-28.87%
قيمة العقود (بالمليون جنيهه)	19,793.20	19,180.25	3.20%

شهدت الفترة من أبريل-يونيو عام 2022 ارتفاعاً في هذا النشاط من حيث قيمة عقود التأجير التمويلي مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021، حيث تزايدت خلال الفترة لتصل إلى نحو 19.8 مليار جنيهه مقارنةً بـ 19.2 مليار جنيهه خلال الفترة المثلثة من العام السابق بمعدل ارتفاع قدره 3.20%، بينما انخفض عدد العقود من 670 عقداً إلى 942 عقداً وبمعدل ارتفاع بلغ 32.38%. وتعكس هذه الأرقام الأهمية المتزايدة لسوق التأجير التمويلي على خريطة النشاط الاقتصادي في مصر.

وتجدر الإشارة إلى أن صيغة التأجير التمويلي من أهم الأدوات التمويلية، التي يمكن أن تدعم الاقتصاد القومي، في ظل وجود اهتمام عام بأن تستخدم تلك الصيغة في توفير التمويلات للأفراد والشركات بجانب المشروعات الصغيرة والمشروعات القومية المدرجة في الموازنة للدولة كما أنه يمكن أن يسهم في تنشيط قطاعات عديدة مثل العقارات والآلات والمعدات وتوفير الوحدات السكنية للمواطنين.



تصنيف عقود التأجير التمويلي حسب الاستثمارات

جدول (2-4) تصنيف عقود التأجير التمويلي وفقاً للنشاط

م	النشاط	أبريل - يونيو 2022		أبريل - يونيو 2021	
		قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	عقارات وأراضي	16,035.0	81.01%	15,776.7	82.25%
2	سيارات نقل	1,157.2	5.85%	877.3	4.57%
3	آلات ومعدات	1,138.9	5.75%	476.4	2.48%
4	معدات ثقيلة	672.6	3.40%	787.7	4.11%
5	خطوط إنتاج	342.8	1.73%	459.8	2.40%
6	سيارات ملاكي	262.8	1.33%	370.8	1.93%
7	بواخر وطائرات	0.0	0.00%	326.6	1.70%
8	أجهزة مكتبية	0.0	0.00%	1.3	0.01%
9	أخرى	183.9	0.93%	103.8	0.54%
	الإجمالي	19,793.2	100.00%	19,180.3	100.00%

يتضح من الجدول السابق أن الفترة (أبريل-يونيو 2022) شهدت استحواذ نشاط العقارات والأراضي على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي بقيمة بلغت نحو 16.0 مليار جنيه وبنسبة 81.01% من إجمالي قيمة العقود (بسبب كبر حجم هذا القطاع مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى أن مشروعاته بحاجة دائماً إلى قروض لتنفيذه) وكان هذا النشاط قد استحوذ أيضاً على النصيب الأكبر من قيمة عقود التأجير التمويلي في الفترة المثلثة من العام السابق بنسبة بلغت 82.25% ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب نشاط سيارات النقل باستحواده على 5.85% من إجمالي قيمة العقود بقيمة تقدر بـ 1.2 مليار جنيه، وحل في الترتيب الثالث نشاط الآلات والمعدات بقيمة عقود بلغت نحو 1.1 مليار جنيه وبنسبة 5.75% من إجمالي قيمة العقود خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي

- بلغ عدد الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3% عدد 24 شركة خلال الفترة محل الدراسة وهو نفس عددها خلال الفترة المثلثة من العام السابق.
 - اعتلت صدارة قائمة الشركات - بعد توزيع العقود المشتركة عند حساب الحصص السوقية - خلال الفترة محل الدراسة المجموعة المالية هيرميس للحلول التمويلية وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت 14.79%، تليها شركة كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (كوب ليس) بنسبة 13.11%، لتأتي في الترتيب الثالث شركة بي ام للتأجير التمويلي بنسبة 10.48% من إجمالي قيم العقود خلال الفترة محل الدراسة.
- ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي الأكثر نشاطاً خلال الفترة:

جدول (3-4) الحصص السوقية لشركات التأجير التمويلي
(أبريل - يونيو 2022)

م	اسم الشركة	قيمة العقود (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	المجموعة المالية هيرميس للحلول المالية	2,927.6	14.79%
2	كوربليس للتأجير التمويلي - مصر (كوب ليس)	2,594.1	13.11%
3	بي ام للتأجير التمويلي	2,073.6	10.48%
4	شركة الأهلي للتأجير التمويلي	1,946.0	9.83%
5	جي بي للتأجير التمويلي	1,605.7	8.11%
6	التعمير للتأجير التمويلي	1,249.2	6.31%
7	شركة جلوبال كوب للخدمات المالية	1,155.7	5.84%
8	كيو ان بي الأهلي للتأجير التمويلي	767.2	3.88%
9	كايرو للتأجير التمويلي	620.1	3.13%
10	أخرى	4,854.0	24.52%
	الإجمالي	19,793.2	100.00%

- يتم حساب الحصص السوقية وفقاً لقيمة العقود.
- قيمة العقود المدرجة بالجدول لكل شركة: هي قيمة العقود "بعد تقسيم" العقود المشتركة بين أكثر من شركة تأجير تمويلي.
- أخرى: تشمل الشركات التي تقل الحصص السوقية لها عن 3%.
- قيمة العقود = القيمة الإجمالية، وفقاً للعقود الموثقة إلكترونياً من قبل الشركات العاملة والتي تم مراجعتها بالهيئة (وفقاً لتاريخ قيد العقد بالهيئة).
- الحصص السوقية للشركات بعد حذف قيمة وكيل الضمانات من إجمالي قيمة العقود لكل مؤجر .

خامساً: نشاط التخصيم

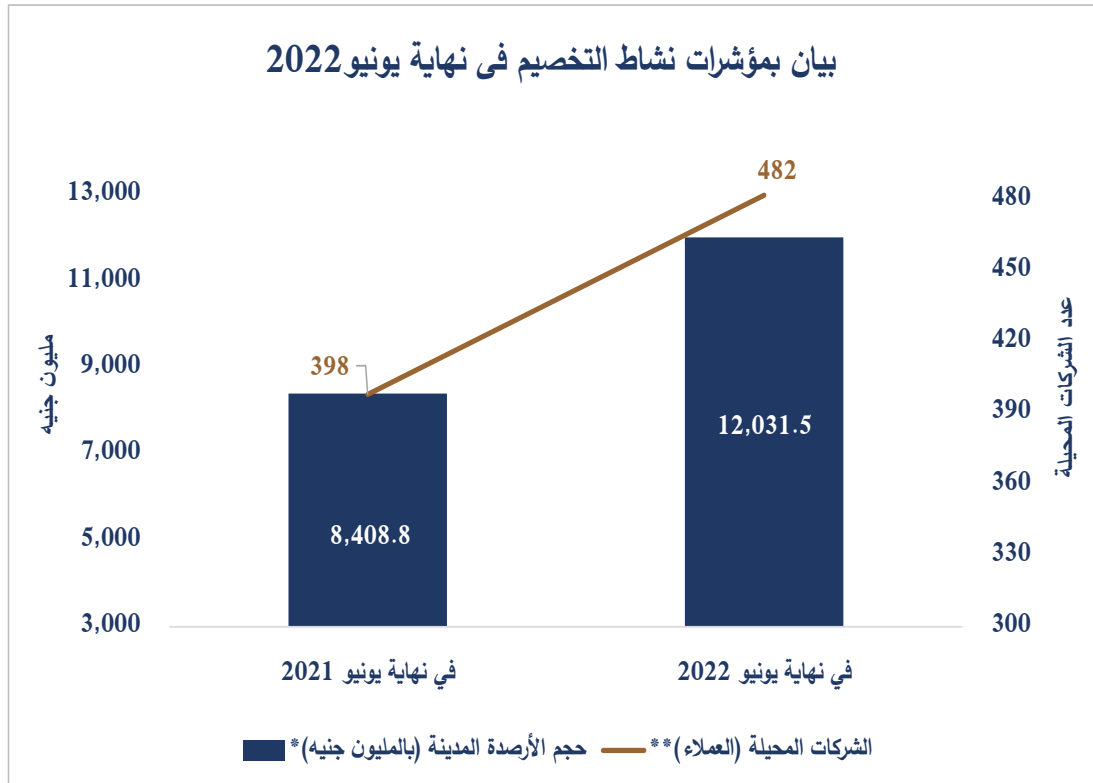
حجم الأرصدة المدينة

بلغ إجمالي رصيد الحسابات المدينة والأوراق التجارية المشتراه حوالي 12.03 مليار جنيه في نهاية يونيو 2022 بالمقارنة بنحو 8.4 مليار جنيه في نهاية يونيو 2021، بمعدل ارتفاع بلغ نحو 43.1%.

جدول (1-5) حجم الأرصدة المدينة

(القيمة بالمليون جنيه)

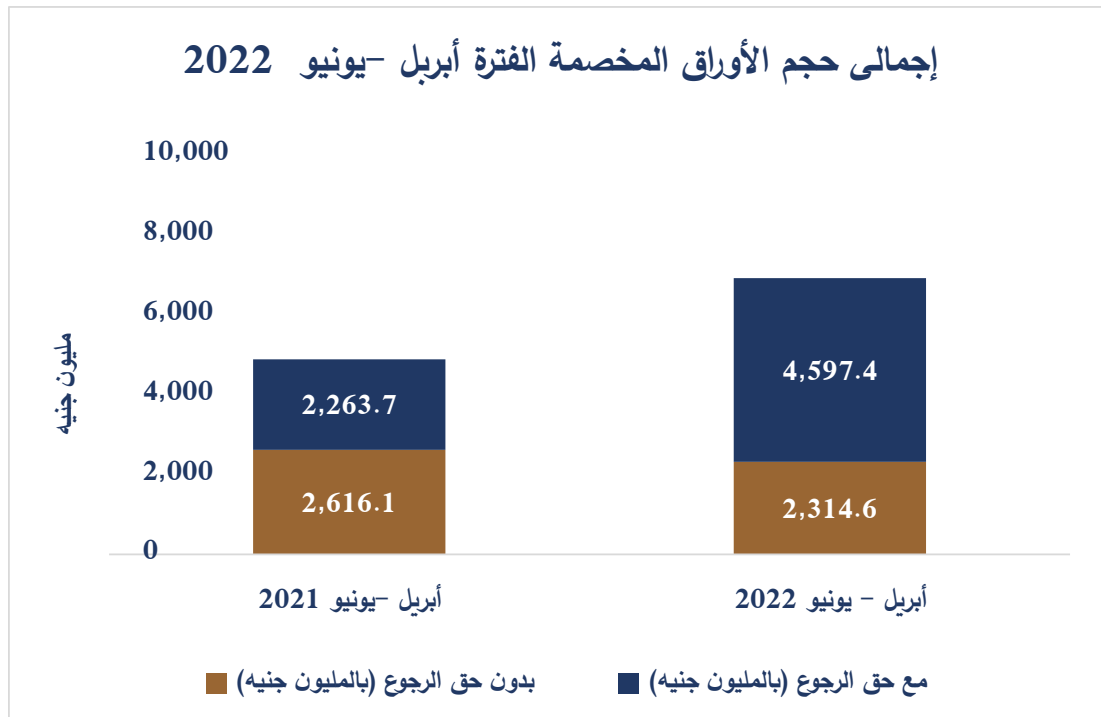
معدل التغير %	في نهاية مارس 2021	في نهاية مارس 2022	البيان
43.1%	8408.8	12031.5	حجم الأرصدة المدينة (بالمليون جنيه)
21.1%	398	482	الشركات المحيلة (العملاء)



حجم الأوراق المخصصة

جدول (2-5) حجم الأوراق المخصصة

معدل التغير %	أبريل - يونيو 2021	أبريل - يونيو 2022	البيان
41.6%	4879.8	6912	إجمالي حجم الأوراق المخصصة (بالمليون جنيه)
103.1%	2263.7	4597.4	مع حق الرجوع (بالمليون جنيه)
-11.5%	2616.1	2314.6	بدون حق الرجوع (بالمليون جنيه)



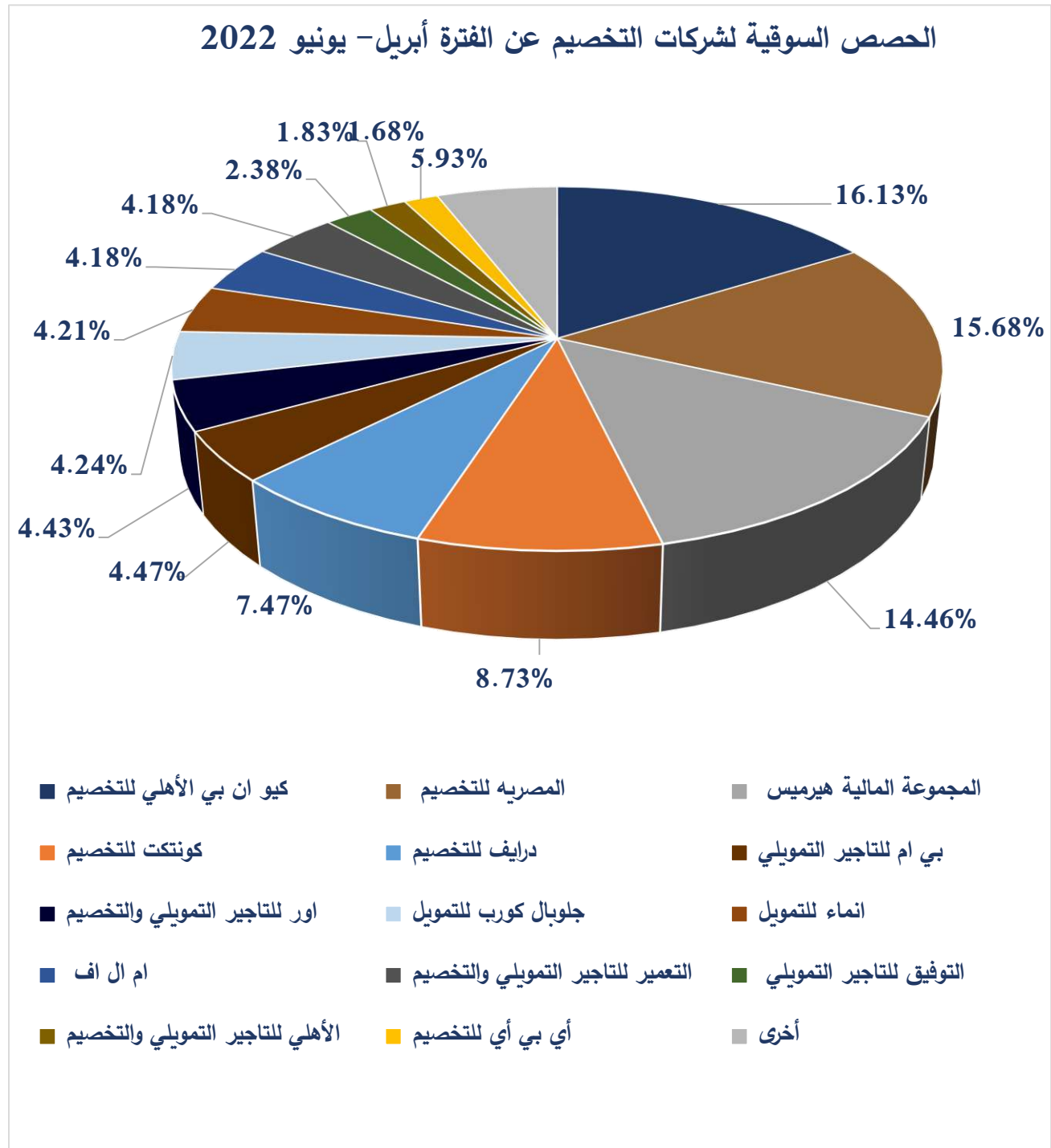
جدول (3-5) شركات التخصيم

في نهاية يونيو 2021	في نهاية يونيو 2022	البيان
23	30	إجمالي عدد الشركات المقيدة (سواء شركات متخصصة في مجال التخصيم أو إضافة نشاط التخصيم لنشاط آخر)

جدول (4-5) الحصص السوقية لشركات التخصيم (أبريل - يونيو 2022)

أبريل - يونيو 2022		اسم الشركة
الحصة السوقية	حجم الأوراق المخصصة (بالمليون جنيه)	
16.13%	1115	كيو ان بي الأهلي للتخصيم
15.68%	1084	المصريه للتخصيم
14.46%	999	المجموعة المالية هيرميس
8.73%	603	كونتكت للتخصيم
7.47%	517	درايف للتخصيم
4.47%	309	بي ام للتاجير التمويلي
4.43%	306	اور للتاجير التمويلي والتخصيم
4.24%	293	جلوبال كورب للتمويل
4.21%	291	انماء للتمويل
4.18%	289	ام ال اف
4.18%	289	التعمير للتاجير التمويلي والتخصيم
2.38%	165	التوفيق للتاجير التمويلي
1.83%	126	الأهلي للتاجير التمويلي والتخصيم
1.68%	116	أي بي أي للتخصيم
5.93%	410	أخرى
100.00%	6912	الإجمالي

الحصص السوقية لشركات التخصيم (أبريل - يونيو 2022):



سادساً: التمويل الاستهلاكي

يقصد بالتمويل الاستهلاكي كل أشكال التمويل التي تتجه إلى تمكين المقترض من شراء سلعة معمرة بغرض الاستهلاك وسداد ثمنها على فترة زمنية ممتدة، فهو يخاطب في المقام الأول القطاع العائلي كما أن يستفيد به الأشخاص الاعتبارية. ويعد التمويل الاستهلاكي أحد الوسائل الرئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي (Financial Inclusion) الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في البرنامج القومي (رؤية مصر 2030).

ويعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية باعتبارها الجهة التي اختصها قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي الصادر بالقانون رقم 18 لسنة 2020.

عدد العملاء وقيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح:

جدول (6-1) بيانات نشاط التمويل الاستهلاكي

البيان	أبريل-يونيو 2022
عدد العملاء	650,869
إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	7,326.7

بلغ عدد عملاء التمويل الاستهلاكي ما يقرب من 651 ألف عميل خلال الربع الثاني (أبريل-يونيو) 2022، بينما بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح حوالي 7.3 مليار جنيه خلال هذه الفترة. ومن المتوقع أن يستمر نمو هذا النشاط خلال الفترة القادمة في ظل المبادرات الرئاسية المتتالية التي تشجع الإنتاج والاستهلاك المحلي.

ومن الجدير بالذكر، أن آليات التمويل الاستهلاكي تساعد على زيادة الطلب المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار والتشغيل والنمو الاقتصادي، كما أنها تدفع القطاع العائلي إلى استخدام أفضل للموارد وإلى زيادة قدرته على التخطيط والادخار.

تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

جدول (6-2) تصنيف التمويل الاستهلاكي وفقا لنوع السلع والخدمات

أبريل - يونيو 2022		نوع السلع والخدمات	م
النسبة %	إجمالي قيمة التمويل (بالمليون جنيهه)		
34.12%	2,499.7	شراء سيارات ومركبات	1
32.09%	2,350.9	الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات	2
9.80%	718.1	المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة	3
6.56%	480.8	سلع معمرة أخرى	4
4.82%	353.1	الأثاث وتجهيزات المنازل	5
4.32%	316.8	الملابس والأحذية والشنط والساعات والمجوهرات والنظارات	6
1.91%	139.6	التشطيبات والتجهيزات المنزلية	7
1.50%	109.6	قطع غيار المركبات وسيارات الركوب بجميع أنواعها	8
1.13%	82.8	اشتراكات النوادي	9
0.94%	69.0	المواد الغذائية	10
0.84%	61.8	خدمات السفر والسياحة	11
1.97%	144.4	أخرى	12
100.00%	7,326.7	الإجمالي	

يتضح من الجدول السابق أن الفترة من (أبريل - يونيو) 2022 شهدت استحواد شراء السيارات والمركبات على النصيب الأكبر من قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح بقيمة بلغت نحو 2499.7 مليون جنيهه ونسبة 34.12% من إجمالي قيمة التمويل الممنوح، ثم يأتي بعد ذلك في الترتيب الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات باستحواده على 32.12% من إجمالي قيمة التمويل بقيمة بلغت 2350.9 مليون جنيهه، وحل في الترتيب الثالث المشتريات الصادرة بفاتورة واحدة من المحال والسلاسل لتجارية المختلفة بقيمة تمويل بلغت نحو 718.1 مليون جنيهه ونسبة 9.80% من إجمالي قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح خلال الفترة محل الدراسة.

الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

(أ) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة الشركات خلال الفترة محل الدراسة شركة كونتكت للتمويل الاستهلاكي وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت %43.39، تليها شركة فاليو للتمويل بنسبة %28.10، لتأتي في الترتيب الثالث شركة بريميوم انترناشونال لخدمات التمويل بنسبة %7.32 من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (أبريل - يونيو) 2022:

جدول (3-6) الحصص السوقية لشركات التمويل الاستهلاكي
(أبريل - يونيو 2022)

م	اسم الشركة	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	كونتكت للتمويل الاستهلاكي	2,275.4	43.39%
2	فاليو للتمويل	1,473.5	28.10%
3	بريميوم انترناشونال لخدمات التمويل	383.7	7.32%
4	حالا للتمويل الاستهلاكي	329.3	6.28%
5	عبد اللطيف جميل للتمويل	212.4	4.05%
6	سي أي للتمويل الاستهلاكي (سهولة)	203.1	3.87%
7	بلنك للتمويل الاستهلاكي	149.9	2.86%
8	درايف للتمويل والخدمات المالية غير المصرفية	82.0	1.56%
9	سكاي فينانس للتمويل الاستهلاكي	72.2	1.38%
10	بلتون للتمويل (بل كاش)	32.9	0.63%
11	رواج للتمويل الاستهلاكي	17.3	0.33%
12	المصرية للتمويل الاستهلاكي	5.5	0.10%
13	ام ال اف للتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي	3.6	0.07%
14	جلوبال كورب للتمويل الاستهلاكي	3.3	0.06%
15	اندروس للتمويل	0.05	0.001%
	إجمالي قيمة التمويل الممنوح من شركات التمويل الاستهلاكي	5,244.2	100.00%

(ب) الحصة السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي

اعتلت صدارة قائمة مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة شركة بي تك للتجارة والتوزيع وذلك باستحواذها على حصة سوقية بلغت %51.09، تليها شركة أمان للخدمات المالية بنسبة %36.28، لتأتي في الترتيب الثالث شركة راية للالكترونيات بنسبة %3.94 من إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة محل الدراسة.

ويوضح الجدول التالي الحصة السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي خلال الفترة (أبريل-يونيو) 2022:

جدول (4-6) الحصة السوقية لمقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي
(أبريل -يونيو 2022)

م	مقدم خدمة التمويل الاستهلاكي	قيمة التمويل (بالمليون جنيه)	الحصة السوقية %
1	بي تك للتجارة والتوزيع	1,063.8	51.09%
2	امان للخدمات المالية	755.4	36.28%
3	راية للالكترونيات	82.0	3.94%
4	المنصور للسيارات (منصور شيفورليه)	64.6	3.10%
5	اس ام جي لخدمات التقسيط	40.3	1.94%
6	ار أي زد جروب (رزق الله)	30.8	1.48%
7	عز العرب كونتكت فايننشال	21.2	1.02%
8	مشروعي للتجارة	13.1	0.63%
9	مانترا للسيارات	11.2	0.54%
	إجمالي قيمة التمويل الممنوح من مقدمي خدمة التمويل الاستهلاكي	2,082.5	100.00%

سابعاً: أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

نهاية الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2021

أولاً: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (وفقاً للحصص السوقية):

جدول (1-7) أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لكل فئة (أ - ب - ج، والشركات)

نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2022				الفئة
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالآلاف)	
	(بالمليون جنيه)				(بالمليون جنيه)			
55.55%	12524.87	40.65%	1349.97	57.82%	19050.09	42.51%	1606.30	شركات
38.25%	8624.79	52.22%	1734.37	36.99%	12187.33	50.87%	1922.58	جمعيات (أ)
2.72%	614.01	2.58%	85.78	2.56%	843.38	2.50%	94.60	جمعيات (ب)
3.48%	784.72	4.55%	151.20	2.63%	865.13	4.12%	155.59	جمعيات (ج)
100.00%	22548.40	100.00%	3321.31	100.00%	32945.93	100.00%	3779.07	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني من عام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل بنسبة 46% حيث بلغت نحو 32.9 مليار جنيه، مقارنة بنهاية الثاني الأول عام 2021 والتي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 22.5 مليار جنيه. كما ارتفعت أعداد المستفيدين بنسبة بلغت نحو 13.8% حيث بلغ العدد حوالي 3.8 مليون مستفيد في نهاية الربع الثاني عام 2022، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي كان فيه عدد المستفيدين نحو 3.3 مليون مستفيد.

وفيما يلي تطور الحصص السوقية للجهات مقدمة التمويل في الفترة المعروضة:

الشركات:

- جاءت الشركات بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وذلك بقيمة تمويل قدرها 19.1 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت نحو 1.6 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية بالربع الثاني من عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 12.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الشركات المركز الأول بنسبة 57.8%، بينما احتلت المركز الثاني من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 42.5%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل بقيمة قدرها 12.2 مليار جنيه بينما جاءت بالمركز الأول بالنسبة لأعداد المستفيدين حيث بلغت 1.9 مليون مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 8.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.7 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ) المركز الثاني بنسبة 37%، بينما احتلت المركز الأول من حيث أعداد المستفيدين بنسبة 50.9%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها 843.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 94.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 641.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 85.8 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب) المركز الرابع بنسبة 2.6%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 2.5%.

الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج):

- جاءت الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وأعداد المستفيدين وذلك بقيمة تمويل قدرها نحو 865.13 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 155.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2021، والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل نحو 784.7 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 151.2 ألف مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج) المركز الثالث بنسبة 2.6%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 4.1%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي):

جدول (7-2) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2022				
النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
	(بالمليون جنيه)				(بالمليون جنيه)			
61.25%	13809.81	65.26%	2167.63	60.24%	19846.54	64.28%	2429.31	تجاري
13.48%	3039.32	12.42%	412.43	13.78%	4540.98	13.16%	497.20	خدمي
18.40%	4148.44	16.14%	536.02	18.55%	6110.11	14.97%	565.80	زراعي
6.88%	1550.82	6.18%	205.22	7.43%	2448.30	7.59%	286.76	إنتاجي
100.00%	22548.40	100.00%	3321.31	100.00%	32945.93	100.00%	3779.07	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 19.9 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ 2.4 مليون مستفيد

مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 13.8 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.2 مليون مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الأول بنسبة 60.2%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 64.3%.

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 4.5 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 497.2 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 3 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 412.4 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 13.8%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 13.16%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 6.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 565.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 4.1 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 536 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 18.6%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 15%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 286.8 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 1.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 205.2 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الرابع بنسبة 7.4 %، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 7.6%.

تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث):

جدول (3-7) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً لنوع المستفيد (ذكور وإناث)

نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2022				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد	
			المستفيدين (بالألف)				المستفيدين (بالألف)	
52.75%	11894.48	37.82%	1256.01	52.96%	17449.77	39.29%	1484.96	ذكور
47.25%	10653.92	62.18%	2065.30	47.04%	15496.17	60.71%	2294.11	إناث
100.00%	22548.40	100.00%	3321.31	100.00%	32945.93	100.00%	3779.07	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني عام 2022 نمواً ملحوظاً في عدد المستفيدين وقيم التمويل الممنوح للذكور والإناث مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 على النحو التالي:

التمويل الممنوح للذكور:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2022 نحو 17.4 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.5 مليون مستفيد مقارنة بنهاية الربع الثاني 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 12.6 مليار جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.3 مليون مستفيد.
- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الذكور في نهاية الربع الثاني 2022 المركز الأول بنسبة 53%، بينما احتلت المركز الثاني بالنسبة لعدد المستفيدين بنسبة 39.3%.

التمويل الممنوح للإناث:

- بلغت أرصدة التمويل الممنوحة للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني عام 2022 نحو 15.5 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.3 مليون مستفيدة مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 الذي بلغت فيه أرصدة التمويل نحو 10.7 مليار جنيه لعدد مستفيدات بلغ نحو 2.1 مليون مستفيدة.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة التمويل للعملاء الإناث في نهاية الربع الثاني 2022 المركز الثاني بنسبة 47% بينما احتلت المركز الأول بالنسبة لعدد المستفيدات بنسبة 60.7%.

ثانياً: تطور أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر):

جدول (7-4) تحليل أنشطة تمويل المشروعات متناهية الصغر (منتج التمويل الأصغر) وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الثاني من عام 2021				نهاية الربع الثاني من عام 2022				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين (بالألف)	
24.56%	0.33	23.85%	1.70	14.15%	2.43	16.54%	5.16	تجاري
43.20%	0.59	42.72%	3.05	38.96%	6.70	40.02%	12.48	خدمي
0.49%	0.01	0.46%	0.03	25.58%	4.40	17.78%	5.55	زراعي
31.74%	0.43	32.97%	2.35	21.32%	3.66	25.66%	8.00	إنتاجي
100.00%	1.36	100.00%	7.14	100.00%	17.19	100.00%	31.18	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

شهد نهاية الربع الثاني لعام 2022 نمواً ملحوظاً في قيمة أرصدة التمويل الممنوح مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 مما انعكس على الأنشطة الاقتصادية المستفيدة من خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر كما يلي:

النشاط الخدمي:

- جاء النشاط الخدمي بالترتيب الأول في نهاية الربع الثاني الأول عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 6.70 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 12.48 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.59 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 3.05 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الخدمي المركز الثالث بنسبة 39%، والمركز الثالث بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 40%.

النشاط الزراعي:

- جاء النشاط الزراعي بالترتيب الثاني في نهاية الربع الثاني عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها 4.4 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 5.6 ألف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني لعام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.01 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 0.03 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الزراعي المركز الثاني بنسبة 25.6%، والمركز الثاني بالنسبة لأعداد المستفيدين بنسبة 17.8%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

- جاء النشاط الإنتاجي والحرفي بالترتيب الثالث في نهاية الربع الثاني لعام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 3.66 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 8 آلاف مستفيد، مقارنة بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.43 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 2.35 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط الإنتاجي والحرفي المركز الثالث بنسبة 21.32%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 25.66%.

النشاط التجاري:

- جاء النشاط التجاري بالترتيب الرابع في نهاية الربع الثاني عام 2022 من حيث قيمة أرصدة التمويل وعدد المستفيدين وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 2.43 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 5.16 ألف مستفيد مقارنة بنفس الترتيب بنهاية الربع الثاني عام 2021 والذي بلغت فيه قيمة أرصدة التمويل 0.33 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ نحو 1.70 ألف مستفيد.

- احتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري المركز الرابع بنسبة 21.32%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 25.66%.

ثالثاً: تطور أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة

جدول (5-7) تحليل أنشطة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وفقاً لنوع النشاط (تجاري-خدمي-زراعي-إنتاجي)

نهاية الربع الثاني من عام 2022				
النسبة %	أرصدة التمويل (بالمليون جنيه)	النسبة %	عدد المستفيدين	
75.52%	684.45	76.99%	756	تجاري
13.66%	123.80	13.44%	132	خدمي
3.15%	28.53	3.87%	38	زراعي
7.67%	69.52	5.70%	56	إنتاجي
100.00%	906.30	100.00%	982	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

النشاط التجاري:

جاء النشاط التجاري في المركز الأول في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 684.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 756 مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 75.5%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 77%.

النشاط الخدمي:

جاء النشاط الخدمي في المركز الثاني في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 123.8 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 132 مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 13.7%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 13.4%.

النشاط الإنتاجي والحرفي:

جاء النشاط الإنتاجي والحرفي في المركز الثالث في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 69.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 56 مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 7.7%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 5.7%.

النشاط الزراعي:

جاء النشاط الزراعي في المركز الرابع في نهاية الربع الثاني من عام 2022 من حيث أرصدة التمويل وعدد المستفيدين، وذلك بقيمة أرصدة تمويل قدرها نحو 28.5 مليون جنيه لعدد مستفيدين بلغ 38 مستفيد. واحتلت الحصة السوقية لأرصدة تمويل النشاط التجاري نسبة 3.2%، وكذا أعداد المستفيدين بنسبة 3.9%.

عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

بلغ عدد المؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر كشركات وجمعيات ومؤسسات أهلية -دون أخذ الفروع في الإعتبار- عدد (1025) في نهاية الربع الثاني عام 2022، وذلك بالمقارنة بعدد (1009) في نهاية الربع الثاني عام 2021 كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (7-4) عدد الجمعيات والمؤسسات الأهلية والشركات ومنافذها العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر

عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثاني عام 2021			عدد الجهات والفروع المرخص لها في نهاية الربع الثاني عام 2022			البيان
إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	إجمالي المنافذ القائمة وتزاول النشاط	الفروع	عدد الجهات المرخص لها	
794	775	19	931	912	19	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (أ)
102	87	15	123	108	15	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ب)
1044	82	962	1060	84	976	الجمعيات والمؤسسات الأهلية من الفئة (ج)
1129	1116	13	1500	1485	15	الشركات
3069	2060	1009	3614	2589	1025	الإجمالي

يتضح من الجدول السابق:

- نمو عدد الجهات المرخص لها بمزاولة النشاط بواقع عدد (16) جهة ممثلة في 14 جمعية ومؤسسة أهلية بالإضافة إلى عدد 2 شركة بنهاية الربع الثاني من عام 2021 ليصل عدد الجهات إلى 1025 جهة مقارنة بنهاية الربع الثاني من عام 2021 حيث بلغت 1009 جهة تمويل.
- اعتماد الجمعيات والمؤسسات الأهلية فئتي (أ، ب) والشركات بشكل رئيسي على شبكة فروعها في تقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر، بينما تعتمد الجمعيات فئة (ج) بشكل رئيسي على مراكزها الرئيسية كمنافذ مباشرة لتقديم خدمات نشاط التمويل متناهي الصغر.

ثامناً: أخبار الهيئة

أهم البيانات الصحفية الصادرة عن الهيئة خلال الفترة:

الرقابة المالية تطالب عملاء شركات التأمين بمراجعة قيم مبالغ التأمين على ممتلكاتهم لتجنب خفض تعويضاتهم المستحقة

طلبت الهيئة عملاء شركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات بضرورة مراجعة مبالغ التأمين الواردة بوثائق التأمين السارية للتأكد من كفاية قيمة مبلغ التأمين بالوثيقة لتغطية قيمة الأصل المؤمن عليه في حالة تحقق الخطر وذلك لتجنب تطبيق شرط النسبية عند صرف التعويض وذلك نظراً للتغيرات الاقتصادية وأثارها على تغيير قيمة الأصول المؤمن عليها لدى شركات التأمين، وخاصة في نشاط تأمين الممتلكات والمسؤوليات.

وتحرص الهيئة على توجيه نظر السادة حملة وثائق تأمينات الممتلكات والمسؤوليات والمستفيدين منها إلى أنه في حالة حدوث تغير كبير في القيمة السوقية للأصل المؤمن عليه بما يترتب عليه أن يصبح مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة أقل من القيمة الحقيقية (القيمة السوقية) للأصل موضوع التأمين، فإن عميل شركة التأمين سيواجه تطبيق شرط النسبية المنصوص عليه في وثيقة التأمين عند تحقق الخطر المؤمن منه-وسيؤخذ في الاعتبار عند حساب التعويض الانخفاض الجزئي في قيمة الأصل المؤمن عليه-بحيث تقوم شركة التأمين بتسوية وصرف التعويض مع تحمّل العميل لجزء من قيمة التعويض المستحق. أما في حالة الخسارة الكلية فإن شركة التأمين ستقوم بتعويض العميل بمبلغ التأمين المنصوص عليه في وثيقة التأمين أو القيمة السوقية أيهما أقل . و ينص شرط النسبية الوارد في عقد التأمين يقضى بأنه إذا كانت قيمة الممتلكات المؤمن عليها عند وقوع الخطر المؤمن منه تُفوق المبلغ المؤمن به، عندها يعتبر العميل (المؤمن له و/ أو المستفيد) بمثابة المؤمن لدى نفسه بالفرق بين القيمتين ويتحمل تبعاً لذلك نصيبه النسبي من الخسارة، ويخضع كل بند من بنود الوثيقة على حده في حال تعددها لمضمون شرط النسبية ومن ثم سيتحمل العميل (المؤمن له و/ أو المستفيد) بالفارق. أما في حالة الخسارة الكلية فإن شركة التأمين ستقوم بتعويض العميل بمبلغ التأمين المنصوص عليه في وثيقة التأمين أو القيمة السوقية أيهما أقل.

"الرقابة المالية" أول جهة رقابية توقع على إعلان مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة على مستوى العالم وتدعو

الجهات العاملة في القطاع المالي غير المصرفي لتطبيقها

وقعت الهيئة على إعلان مبادئ تمكين المرأة الذي أطلقته منظمة الأمم المتحدة بالتعاون مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة للتأكيد على دعم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مكان العمل، لتصبح هيئة الرقابة المالية في مصر أول جهة رقابية توقع على ذلك الإعلان ودعت الهيئة كافة الاتحادات والجهات العاملة بالقطاع المالي غير المصرفي إلى تبني إعلان مبادئ تمكين المرأة WEPS للأمم المتحدة، والتوقيع عليه، لتطبيق المبادئ السبعة الواردة في الإعلان، وفي مقدمتها خلق توجه مؤسسي لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومعاملة جميع النساء والرجال بإنصاف في العمل، واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز بالإضافة إلى ضمان صحة وسلامة ورفاهية جميع العاملين من النساء والرجال، وتعزيز التعليم والتدريب والتطوير المهني للمرأة، وتبني الممارسات التي من شأنها تدعيم تمكين المرأة، وتعزيز المساواة من خلال المبادرات المجتمعية والتشجيع على الانضمام، والعمل على قياس التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنه بشكل علني.

والجدير بالذكر أن المرأة تمثل نسبة 33% من قوة العمل بهيئة الرقابة المالية؛ حيث تشغل نسبة 35% من الوظائف الإدارية العليا والتي تبدأ من درجة مدير عام إلى رئيس قطاع، في حين تشغل المرأة نسبة 32% من الإخصائيين والتي تمثل القاعدة الأكبر من قوة العمل بالهيئة، بجانب أن نسبة السيدات في العقود الجديدة بلغت 52%.

الرقابة المالية عضوا بالشبكة الدولية للنتقيف المالي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

انضمت الهيئة لعضوية الشبكة الدولية للنتقيف المالي التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما يسمح بالمشاركة المستمرة والمؤثرة في المحافل الدولية المهمة بالتوعية المالية، وفتح آفاق جديدة للتواصل مع الجهات الرقابية النظرية، والمنظمات الدولية المهمة بنشر الثقافة المالية لتبادل الخبرات والتعرف عن قرب على أبرز المستجدات والممارسات في النتقيف المالي.

أن الانضمام للشبكة الدولية للنتقيف المالي من شأنه أن يثرى التجربة المصرية لمحو الأمية المالية، خلال فترة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتوعية والثقافة المالية غير المصرفية، بما تتضمنه من أنشطة لتحفيز الشباب على ريادة الأعمال وخلق فرص عمل جدية، بجانب تحسين قدرتهم على معرفة واستخدام أساليب تمويل المشروعات غير المصرفية، وحث الشباب على تجربة المنتجات والخدمات المالية غير المصرفية وفقا لاحتياجاتهم.

وتسعى الهيئة الى رفع الثقافة والمهارة المالية لأفراد المجتمع، وتشجيع سلوك الادخار عند الأفراد، وتحسين استخدام الخدمات المالية الرقمية بطريقة آمنة، ورفع قدرة الأفراد على التخطيط السليم للتقاعد، وزرع الانضباط الائتماني لأفراد المجتمع.

الرقابة المالية "تتابع" مجمعة التأمين على المركبات" في صرف التعويضات المستحقة لضحايا حادث التصادم على طريق أسوان/أبو سمبل

تابعت الهيئة مع مسؤولي المجمع المصرية للتأمين الإجباري على المركبات نتائج حادث التصادم المأسوي لأتوبيس سياحي يُقل ضمن ركابه المصريين فوج سياحي فرنسي وبلجيكي على طريق أسوان/أبو سمبل بمحافظة أسوان صباح أمس، وأدى ل وفاة 4 سائحين فرنسيين، وبلجيكي واحد، وخمسة مصريين، وعدد من الإصابات البالغة.

وأكدت الهيئة أن مجمعة التأمين الإجباري على المركبات تزاوّل مهامها في تقديم الخدمات التأمينية لضحايا حوادث السيارات المتواجدين على الأراضي المصرية أيا كانت جنسياتهم، وتقوم بتعويض ضحايا حوادث الطرق وصرف مبلغ التأمين المستحق للمضرورين أو ورثتهم، وتحرص على توفير المعلومات الخاصة بمستندات صرف التعويض من خلال موقعها الإلكتروني على الشبكة الدولية للمعلومات، بجانب توضيح كافة الإجراءات الواجب إتباعها من قبل المضرورين لسرعة صرف مبلغ التأمين لمستحقه.

وشددت الهيئة على قيام المجمع بتقديم كافة أوجه الدعم والرعاية للمصابين وسرعة صرف التعويضات المستحقة لأسر المتوفين، وبذل أقصى ما في بوسعها لوصول مبلغ التأمين لمستحقه وفقا لما يكفله لهم القانون المصري.

هيئة الرقابة المالية تلتقي بشركات التطوير العقاري لبحث مقترحاتهم لتنشيط القطاع العقاري

التقت الهيئة مع ممثلي عدد من المطورين العقاريين لمناقشة مقترحاتهم في تنشيط قطاع التطوير العقاري في السوق المصرية وإزالة المعوقات التي تواجههم، بحضور رئيس الاتحاد المصري للتمويل العقاري، وممثلي شركات التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم، وشركات إدارة الأصول، وبمشاركة كلا من وكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، ورئيس لجنة التشييد والبناء بجمعية رجال الأعمال، وذلك في إطار اهتمام القيادة السياسية بالقطاع العقاري.

وقد تناول اللقاء بحث سبل استخدام الأدوات المالية غير المصرفية كحلّ عاجل لتنشيط قطاع التطوير العقاري، عبر تحويل محافظ التطوير العقاري إلى محافظ مالية، بما يمكن المطورين العقاريين من تلبية احتياجاتهم التمويلية والطلب

المتزايد على قطاع العقارات في مصر. واستعرضت الهيئة البدائل المتنوعة من أدوات التمويل الغير مصرفي المتاحة لتحويل الأصول العقارية إلى أصول مالية من خلال استخدام آلية سندات التوريق.

مد ساعات العمل اليومية بالرقابة المالية حتى الخامسة مساءً

قررت الهيئة العامة للرقابة المالية مدّ عدد ساعات العمل اليومية إلى تسع ساعات حتى الخامسة مساءً لمواجهة ضرورات العمل وللتيسير على أصحاب المصالح من المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية.

جاء القرار حرصاً على مصالح الشركات والجهات العاملة بالأنشطة المالية غير المصرفية والتي تصل إلى 1107 شركة و968 جمعية تقدم خدماتها الى 20 مليون عميل، بجانب 770 صندوق تأمين خاص/حكومي يقدم مزايا تأمينية إلى 33 مليون عضو، وما لاحظته الهيئة من طفرة في أعداد المترددين على الإدارة المركزية لخدمات السوق لإنهاء متطلباتهم القانونية، ورصد اتجاه متزايد في عقد لقاءات عمل مرتبطة بالإيضاحات التي تطلبها الإدارات الفنية بالهيئة وتخص مصالح المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية من أفراد وجهات، مما أوجد حاجة ملحة لاستيعاب مستجدات العمل، واستمرارية التواصل مع المترددين على الهيئة من أصحاب المصلحة للوفاء بمتطلباتهم التنظيمية والتشريعية على مدار اليوم .

ومن ناحية أخرى تم مدّ مهلة تقديم القوائم المالية للشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية والشركات الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة لمدة شهرين وذلك تيسيراً على المتعاملين في الأنشطة المالية غير المصرفية، ووجه بنشره في الوقائع المصرية، وعلى الموقع الإلكتروني لكل من الهيئة والبورصة المصرية.

تعديل في معايير المحاسبة المصرية لمعالجة آثار التغيرات في سعر الصرف

رحبت الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار تعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الخاص بآثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على موازنات الشركات، وذلك لوضع معالجة محاسبية اختيارية خاصة للتعامل مع الآثار المترتبة على القرار الاقتصادي الاستثنائي المتعلق بتحريك سعر الصرف.

حيث تتيح تلك المعالجة للمنشأة التي قامت خلال الفترة من بداية يناير 2020 وحتى تاريخ تحريك سعر الصرف باقتناء أصول ثابتة و/أو استثمارات عقارية و/أو أصول غير ملموسة (باستثناء الشهرة) و/أو أصول تنقيب ممولة بالتزامات بعملات أجنبية ان تقوم بالاعتراف ضمن تكلفة تلك الأصول بفروق العملة الناتجة عن إعادة ترجمة رصيد الالتزام القائم المتعلق بها في تاريخ تحريك سعر الصرف باستخدام سعر الصرف في تاريخ تحريك سعر الصرف. كما تسمح للمنشأة

بالاعتراف بفروق العملة المدينة والدائنة الناتجة عن ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في تاريخ تحريك سعر الصرف ضمن بنود الدخل الشامل الأخر.

الرقابة المالية تصدر تقريرها السنوي عن الاستدامة لعام 2021 وتتعهد باستمرار تحملها مسؤولية توطين ممارسات الاستدامة داخل أنشطة القطاع المالي غير المصرفي

أطلقت الهيئة للعام الرابع على التوالي تقريرها السنوي عن الاستدامة لعام 2021 ونشرت جهودها في توطين مبادئ التنمية المستدامة والتمويل الأخضر بالقطاع المالي غير المصرفي والتي بدأتها منذ عام 2018 لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي أثارها السلبية ويعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، ويبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع ويتبنى قواعد الحوكمة.

وتضمن التقرير إفصاح الهيئة كمؤسسة عن مدى توافقها مع المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، كأول جهة تقوم بذلك في إطار تقديم نموذج يُحتذى به في هذا المجال، وحرص الهيئة على إعداد التقرير وفقاً للمبادرة الدولية لإعداد التقارير GRI والتي تتطلب استطلاع آراء ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في تحديد الموضوعات ذات الأولوية للهيئة وللأسواق المالية غير المصرفية على حد سواء، وربطها باستراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة.

وقد أكدت الهيئة على استمرار تحمل الهيئة مسؤولية توطين مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في عمليات القطاع المالي غير المصرفي و مطالبه الوحدات العاملة فيه كي تتحدث إفصاحاتها بنفس لغة تقارير الإفصاح للشركات العالمية عن ممارساتها البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية الناشئة عن التغيرات المناخية. كما تضمن التقرير فيما يخص "محور التمويل الأخضر والمستدام" حرص الرقيب على المساهمة الإيجابية في المجتمع وتقليل الآثار السلبية على البيئة وبجانب الإعداد لبيئة عمل خضراء داخلية يتم استهلاك موارد المياه بفاعلية، وتقليل الأثر السلبى لاستهلاك الطاقة الكهربائية، والاستعانة بشركة متخصصة في إعادة تدوير المخلفات.

توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام في مصر واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية-

شاركت الهيئة في فعاليات الدورة السادسة عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمنعقدة بسلطنة عمان و ناقش رؤساء هيئات الأوراق المالية العربية الأعضاء التطورات التي شهدتها أسواق رأس المال العربية وأثر تداعيات جائحة كورونا على هذه الأسواق، ووقعت الرقابة المالية بمصر على مذكرة التعاون متعددة الأطراف بهدف تبادل المعلومات

والمساعدات الفنية ونقل الخبرات وتبادل الآراء حول الشؤون الرقابية والتنظيمية للأسواق المالية التي تخضع لرقابة هيئات الأوراق المالية بالدول الأعضاء.

وعلى هامش الاجتماع تم توقيع مذكرة تفاهم بين المركز الإقليمي للتمويل المستدام واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية في مجال تبادل الخبرات الفنية والمساعدات الفنية في مجالات التمويل المستدام والأدوات المالية للاقتصاد الأخضر والحوكمة وبمقتضى الاتفاق سيتم تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مهنية في مجال التنمية المستدامة والتمويل المستدام للدول العربية الأعضاء على أن تضم الاستدامة والطابع المؤسسي لتبني نهج الاستدامة والأدوات المالية الخضراء، والتأمين المستدام والاستثمار المسؤول.

كما ناقش أعضاء المجلس عدة موضوعات منها استكمال إعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للاتحاد والأعمال المنجزة بموجب خطة العمل وبرنامج عمل الاتحاد مثل أعمال تطوير أسواق رأس المال ومواجهة المخاطر ودعم السيولة والاستدامة، وأعمال فريق عمل التكنولوجيا المالية والمخاطر السيبرانية، وأعمال فريق عمل تعليم وتوعية المستثمر وتعزيز الشمول المالي.

تمهيدا لاستضافة COP27: نشاط دولي مكثف للرقابة المالية في مجالي سوق المال والاستدامة

شهدت الهيئة نشاط دولي مكثف في مجالات سوق المال والاستدامة، حيث استقبلت وفد الغرفة الألمانية العربية للصناعة والتجارة لمناقشة سبل توفير التمويل المستدام لمواجهة تحديات المناخ، ودور القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في مواجهة تحديات تغير المناخ وذلك بمناسبة استضافة مصر لمؤتمر قمة المناخ العالمي بجانب تعزيز أوجه التعاون مع أعضاء الغرفة فيما يتعلق بالإفصاحات البيئية وأثر التغيرات المناخية على القطاع المالي غير المصرفي وكيفية التعامل معها. وأكدت الهيئة أنها مستمرة في تقديم البرامج التدريبية اللازمة لرفع الوعي وبناء القدرات للقطاع المالي غير المصرفي على كيفية كتابة التقارير والاطمئنان على كفاءة تطبيقها وشددت الهيئة على أهمية وجود تعاون بين الجهات والهيئات الدولية المهمة بالإفصاحات البيئية والإفصاحات المتعلقة بالآثار المالية للتغيرات المناخية مع الأذرع التدريبية بالهيئة وخاصة المركز الإقليمي للتمويل المستدام RCSF خاصة في تقديم التدريب لكل من الرقيب والشركات المقدمة للتقارير على كيفية كتابة وقراءة ومراجعة تلك التقارير.

ومن ناحية أخرى التقت بوفد "سلطة تنظيم أسواق المال" بدولة السودان للتباحث حول سبل تدعيم التكامل بين البلدين في سوق رأس المال، وتبادل الرؤى للتعامل مع أثر الأزمة الاقتصادية العالمية على أسواق الأوراق المالية، والاتفاق على

إتاحة فرص تدريبية لتبادل الخبرات في كافة تخصصات سوق رأس المال و كذا مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين الشقيقين لوضع إطار عمل يعزز تبادل المعلومات لتمكين الهيئتين من تنفيذ مهامهما الرقابية بما يضمن الالتزام والتنفيذ للقوانين السارية المفعول والمتعلقة بالأوراق المالية والعقود الآجلة، والاتفاق على توفير مزيد من الحماية للمستثمرين في السوقين وبما يُسهم في ضمان كفاءة أسواق الأوراق المالية.

بمقر معهد دراسات البورصة IEB الإسباني: اجتياز 24 دراس مصري لبرنامج الماجستير الدولي في الأسواق المالية

شاركت الهيئة في مراسم الاحتفال بمدينة مدريد بتخريج أول دفعة من الدارسين لشهادة "الماجستير الدولي في الأسواق المالية" المقدم من معهد دراسات البورصة IEB الإسباني، والمعتمد من بورصة مدريد وأكدت الهيئة سعيها أن يصبح قطاع الخدمات المالية غير المصرفية نبعاً متجدداً للقدرات وجاذباً للكفاءات، وحرصها على دعم تطوير الأشخاص وتنافسيتهم لما يمثله رأس المال البشري المؤهل علمياً من أهمية. وأوضحت الهيئة أن الطموحات الاقتصادية دائماً ما كانت الدافع وراء استحداث أدوات مالية غير مصرفية جديده في السوق المصري بهدف تحقيق التنوع في الادوات المالية المتداولة ومشتقاتها بما يجذب المزيد من الاستثمارات إلى داخل الاقتصاد المصري، وأنه لتحقيق ذلك كان ينبغي أن تضمن الهيئة وجود كفاءات بشرية قادرة على تحقيق الطموحات عبر الدخول في شراكات علمية وتدريبية جديدة ومتطورة في الهندسة المالية.

ولقد اجتاز الدارسون البرنامج التعليمي للحصول على درجة "الماجستير الدولي في الأسواق المالية" بالشراكة مع المعهد الإسباني IEB الحائز على المركز الأول بين برامج الماجستير في التمويل بإسبانيا للعام الثالث على التوالي. والجدير بالذكر أن معهد الخدمات المالية يسعى من خلال برامج التدريب والتعليمية المختلفة نحو تحقيق دور المعهد في دعم وتنمية مهارات العاملين بالقطاع المالي غير المصرفي وفقاً للقرار الجمهوري الخاص بإنشائه، والمتضمن عقد بروتوكولات تعاون مع الجهات الدولية المتخصصة بهدف مساندة التطور العلمي وترسيخ قواعد العمل المهني السليم وتحقيق أعلى مستوى من الكفاءة العلمية والعملية للعاملين والمهتمين بهذا المجال، وذلك من خلال تأهيلهم للحصول على الدرجات العلمية والمهنية المتخصصة والدولية.

انطلاق فعاليات الحوار المجتمعي عن المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية

انطلقت في 31 مايو الماضي - فعاليات الجلسة النقاشية للحوار المجتمعي عن المرحلة الثانية من الاستراتيجية الشاملة لتطوير الأنشطة المالية غير المصرفية (2022-2026) بحضور نخبة من قيادات القطاع المالي غير المصرفي في مقدمتهم رؤساء اللجان الاستشارية-بالهيئة-لأنشطة سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتمويل الاستهلاكي، ورؤساء الاتحادات المصرية العاملة في الأنشطة المالية غير المصرفية، ومشاركة بعض القيادات التنفيذية للشركات.

وقدمت الهيئة شرحاً وافياً عن المرحلة الثانية من الاستراتيجية، التي جاءت نتاج متابعة التغيرات العالمية والاقتصادية المتسارعة نتيجة لانتشار جائحة كورونا، وتسارع وتيرة التحول إلى أنماط الاقتصاد الرقمي والانتشار المتسارع للتكنولوجيا المالية الرقمية ودورها في تنوع واستحداث أساليب جديدة للتمويل غير المصرفي، مما استدع استكمال البناء على ما تحقق من نقلة نوعية في القطاع المالي غير المصرفي وتطوير بيئته الرقابية والتشريعية في الأربع سنوات الماضية بإطلاق الرقيب للمرحلة الثانية الجديدة من استراتيجية التطوير للقطاع المالي غير المصرفي للمساهمة في تعبئة المدخرات، وإتاحة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات التنمية في مختلف القطاعات واستيعاب مئات الآلاف من فرص العمل سنوياً، وبما ينعكس بشكل نهائي على أداء الاقتصاد القومي.

إطلاق مسابقة " رواد التميز في الاستدامة" لأول مرة بالقطاع المالي غير المصرفي

أطلق المركز الإقليمي للتمويل المستدام مسابقة " رواد التميز في الاستدامة" بالقطاع المالي غير المصرفي لأول مرة لتحفيز وتشجيع الجهات العاملة تحت إشراف ورقابة الهيئة نحو تطبيق اهداف التنمية المستدامة والاستثمار المسئول، وذلك بالتزامن مع الاستعدادات الجارية لاستضافة مصر هذا العام للمؤتمر السابع والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتغيرات المناخية

وتدعم النسخة الأولى من المسابقة التي ينظمها المركز الإقليمي للتمويل المستدام جهود الهيئة في توطيد مبادئ التنمية المستدامة والتمويل الأخضر بالقطاع المالي غير المصرفي، والتي بدأتها منذ عام 2018 لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي أثارها السلبية بما ينسجم مع رؤية مصر 2030، ويعمل وفق نهج فعال لإدارة

المخاطر والأزمات، ويبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع، والمضي قدماً لتحقيق تقدم ملموس نحو تطبيق الممارسات غير الضارة بالبيئة.

يتطلب الاشتراك في المسابقة وجود نموذج مطبق لدى المنشأة يُحتذى به لتشجيع المنافسة البناءة وتبني فرص تساعد على خلق مناخ اقتصادي منخفض الكربون يساهم في إبطاء تغير المناخ وتحقيق انتعاش اقتصادي قوي. ومن ناحية أخرى تعزز المسابقة دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة قدرتها التنافسية ومساهماتها في خطط التنمية المستدامة لتحقيق رؤية مصر 2030.

الرقابة المالية تعلن عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين

أعلنت الهيئة عن فتح باب بدء الترشح لشركات التأمين المسجلة بالهيئة لعضوية مجلس إدارة صندوق ضمان حملة الوثائق والمستفيدين منها لدى شركات التأمين نفاذاً لأحكام المادة (14) من لائحة الصندوق، والصادر بإنشائه قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2734 لسنة 2018.

ويشترط في المرشح أن يكون حسن السمعة محمود السيرة و ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه، أو بالقوانين المنظمة للأنشطة المالية غير المصرفية وأن يكون حاصلاً على مؤهل عال من إحدى الكليات المصرية أو من إحدى الجامعات الأجنبية وتم معادلة الشهادة من قبل المجلس الأعلى للجامعات و ألا تقل مدة خبرته في مجال التأمين أو أحد العلوم المتصلة به أو في أحد المجالات القانونية عن خمس عشر سنة و أخيراً أن يكون المرشح رئيساً لمجلس إدارة الشركة أو عضواً منتدباً لها.

الرقابة المالية تتبنى مقترحات استشارية التمويل العقاري لتيسير منح التمويل لشراء الوحدات السكنية

عقد اجتماع اللجنة الاستشارية للتمويل العقاري لمناقشة مقترحات تطوير نشاط التمويل العقاري وزيادة معدل نموه، وتذليل أية عقبات تعوق انتشاره، ومضاعفة قيم تمويلات شركات التمويل العقاري. وقد تم مناقشة مقترحات غرفة صناعة التطوير العقاري باتحاد الصناعات المصرية، والاتحاد المصري للتمويل العقاري ومنها أن تكون الوحدة السكنية نفسها هي الضامن للتمويل العقاري، وما يترتب على ذلك من إلغاء القيد الخاص بعدم تجاوز القسط لنسبة 40% من دخل العميل الراغب

في اقتناء وحدة بآلية التمويل العقاري، وهو ما يتفق مع الواقع العملي في المجتمع المصري من محدودية نسبة التعثر، وقدرة شركات التمويل العقاري على تقييم عملائها بما لديها من مرونة في قبول قنوات متعددة لدخل العميل. وقد تمت الاستجابة لمطالب المطورين العقاريين فيما يخص إتاحة تمويل شراء وحدات سكنية تحت التشييد طالما أن أحكام قانون التمويل العقاري ولأئحته التنفيذية تسمح بتمويل الوحدات تحت التشييد وفقا لضوابط الهيئة التي تراعى نسب الإنجاز في تشييد الوحدات، بحيث يكون أسلوب التمويل وسيلة دعم مالي محفز للمطور. وأكدت الهيئة على تكثيف توعية الجهات العاملة في التطوير العقاري بآليات التمويل المتاحة من خلال معهد الخدمات المالية، وعقد ورش عمل للشركات الخاضعة للهيئة في أنشطة التأجير التمويلي وشركات التمويل العقاري بحيث يتم الطرق خلالها للإطار القانوني لسندات التوريق ودور الأطراف المرتبطة والإجراءات التي تخص اصدار تلك السندات والمتابعة المرتبطة بسندات التوريق القائمة حتى تمام استهلاكها وسداد مستحقات حملة السندات.

الرقابة المالية "ترحب بمبادرة" وكالة تنمية أفريقيا "لحث شركات التأمين المصرية على تبني التأمين المستدام

رحبت الهيئة بإعلان وكالة تنمية أفريقيا- FSD Africa عن قيامها بمجموعة من المبادرات لدعم جهود مصر في تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، ومساندة شركات التأمين المصرية والإقليمية وتشجيع الاستثمار في الحلول المبتكرة لمواجهة آثار تغير المناخ.

ومن المتوقع أن تستفيد الأسواق المالية في مصر من المبادرات التي أطلقتها وكالة تنمية أفريقيا، والتي ترمي إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع مستهدفات خفض انبعاثات الكربون والتكيف مع تغير المناخ والحفاظ على موارد رأس المال الطبيعي، كما ستعزز المبادرات جهود الحكومة المصرية لبناء اقتصاد أكثر مرونة وقدرة على الصمود في ضوء العمل على إعادة التعافي للاقتصاد المصري حيث تجري وكالة تنمية أفريقيا مناقشات متقدمة مع الهيئة للعمل معاً على دعم تطبيق مبادئ الاستدامة ومعايير الإفصاح البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة بقطاع التأمين في مصر، وبحث الاتفاق على تنفيذ مذكرة تفاهم كى تعمل الوكالة والهيئة عن كثب مع شركات التأمين العاملة بمصر لتقديم المساندة الفنية؛ ومنها ورشة العمل الأخيرة و المخصصة "لقادة تمويل قضايا المناخ في إفريقيا"

إعلان نيروبي للتأمين المستدام

إن إعلان نيروبي للتأمين المستدام خطوة أولية نحو إقامة صناعة تأمين مستدامة وبناء قدرات التكيف مع التغيرات المناخية في القارة الإفريقية. ومن المعروف أن المركز الاقليمي للتمويل المستدام هو أول الموقعين على إعلان نيروبي كأحد

المؤسسين لهذا الإعلان. والجدير بالإشارة أن وكالة تنمية أفريقيا- FSD Africa التي تتخذ من العاصمة الكينية نيروبي مقراً لها- قد تأسست عام 2012 كمؤسسة غير ربحية مدعومة من المعونة البريطانية المقدمة من حكومة المملكة المتحدة. وتعمل الوكالة كمؤسسة إنمائية لتطوير القطاع المالي وتوجيه التمويل لخدمة مستقبل القارة الأفريقية. ويعمل فريق خبراء القطاع المالي بوكالة تنمية أفريقيا مع الحكومات وقادة ريادة الأعمال والجهات الرقابية وواضعي السياسات لتصميم برامج طموحة تساعد الأسواق المالية على العمل بشكل أفضل لخدمة جميع المتعاملين.

مبادرة التأمين المستدام لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تستعين بشهادة رئيس هيئة الرقابة المالية لتوثيق جهودها لمواجهة مخاطر تغير المناخ

أكدت الهيئة أن الالتزام بالمعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المرتبطة بالاستدامة يقدم فرصاً إيجابية لازدهار شركات التأمين ولا يمثل عقبة أمام استغلال ما يعرض عليها من فرص استثمارية مرتبطة بالتوجه العالمي لمواجهة تحديات مخاطر المناخ والتحول نحو دعم مشروعات صديقة للبيئة، وشددت الهيئة على أن الإدارة الجيدة لهذه الالتزامات من شأنها إعادة صياغة لاستراتيجيات شركات التأمين وحثها على اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة تقتنص فرصاً استثمارية تتماشى مع ما يشهده العالم من اهتمام متزايد بتطبيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

وأكدت أنه نتيجة لتمييز نشاط التأمين بقدرته على تعبئة المدخرات، وإعادة توظيفها، فقد حاز نشاط التأمين المستدام على الاهتمام والاصطفاف حوله لتدشين العمل المشترك في مواجهة أخطار التغير المناخي، وزاد من قدرة وحماسة شركات التأمين على الابتكار، بل وإجراء تعديل على رؤيتها وعلى استراتيجيات أعمالها وتحويل بوصلتها إلى الأفق الجديد عبر الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والمشروعات الخضراء الصديقة للبيئة مع التركيز على زيادة الوعي بقضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، مما يعزز من مساهمة صناعة التأمين على المستويين المحلي والعالمي في بناء مجتمع مرن وشامل ومستدام.

الرقابة المالية» تدرس منظومة متكاملة للتأمين على الرياضيين "الأبطال والقدامى"

أعلنت الهيئة بدء دراسة منظومة متكاملة للتأمين على الرياضيين الأبطال والقدامى، بالتنسيق مع وزارة الشباب والرياضة. معلنة إن دراسة إكتوارية واجتماعات وشبكة ستنم بالتعاون مع الاتحاد المصري للتأمين، حيث يتم دراسة بعض المقترحات المقدمة من الوزارة في هذا الشأن وستكون منظومة تأمين شاملة ومتكاملة للرياضيين كمشروع قومي ومظلة تأمينية ضد مخاطر الإصابات والعجز والوفاة والحياة والتكافلي.

ودعت الهيئة، شركات التأمين العاملة في السوق المحلية إلى الاستثمار ودعم صندوق الاستثمار الخاص بالرياضة والمرخص من الهيئة مؤخراً برأسمال 52 مليون جنيه بمشاركة بنكي مصر والأهلي المصري، مؤكداً أن شركات التأمين يمكنها المساهمة والاستثمار في الصندوق من خلال فوائضها المالية المحققة في إطار تعزيز المسؤولية المجتمعية للشركات تجاه المجتمع.

جاءت هذه التصريحات على هامش المارثون الثالث للاتحاد، الذي يواكب اهتمام الدولة بالتوجه للتحول الأخضر، والاستعداد لتنظيم مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيير المناخ، وسيكون هناك العديد من الفعاليات لقطاع التأمين لمواكبة الحدث الكبير، والذي ستتعاون فيه شركات قطاع التأمين مع نظيرتها العالمية في إطار معالجة أخطار المناخ وتقديم الحلول التأمينية المستدامة.

إيضاح

في إطار حرص الهيئة على رفع معدلات الإفصاح والشفافية والتواصل مع المؤسسات المهنية المتخصصة والجهات ذات العلاقة والمتعاملين مع الأسواق المالية غير المصرفية، فإن الهيئة قد قامت بإعداد هذا التقرير ليتضمن أهم المؤشرات عن نشاط سوق رأس المال، والتأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتمويل الإستهلاكي، والتمويل متناهي الصغر؛ بالإضافة إلى أهم أخبار الهيئة.

البيانات الواردة بهذا التقرير يتم إعدادها في تاريخ إصداره، وجدير بالذكر أن هذه البيانات قد تكون عرضة للتعديل أو التغيير من وقت لآخر وفقاً لما يرد من الجهات ذات العلاقة، حيث يتم إجراء بعض التسويات والتعديلات والإلغاءات خلال الفترة المعروضة مما قد يؤدي إلى تغيير بعض الأرقام وفقاً لتاريخ الإصدار.

لا يجوز استخدام البيانات والمعلومات الواردة بالتقرير دون الإشارة إلى مصدرها.



Building Bridges not Walls
نبني الجسور لا الحواجز

الهيئة العامة للرقابة المالية

(رئاسة الهيئة)

القرية الذكية

مبني رقم B 136 بالحي المالي الكيلو 28

طريق مصر اسكندرية الصحراوي - الجيزة

فاكس: 35370037

تليفون: 35345350

بريد إلكتروني: info@fra.gov.eg الموقع الإلكتروني: www.fra.gov.eg